









































- 2-27 في ظروف معينة، لا يجوز تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة فيما يتعلق بحساب البطاقة إلا لحامل البطاقة الأساسية.
- 3-27 يقر العميل ويوافق على أنه على الرغم من استخدام رموز الأمان وغيرها من الإجراءات الأمنية المتطورة، فإن أي مراسلة يتم إرسالها إلى البنك أو عن طريقه من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية قد لا تكون وسيلة اتصال آمنة وسريّة. إذا اختار العميل التفاعل مع البنك بهذه الطريقة، فإن العميل يقوم بذلك على مسؤولية العميل الخاصة.
- 4-27 يتحمل العميل وحده مسؤولية الحصول على وصيانة المعدات والأجهزة والبرامج المناسبة والمتوافقة والتي تكون لازمة من أجل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، بما في ذلك أي حماية من الفيروسات أو غيرها من وسائل الحماية الأمنية لهذه المعدات أو الأجهزة أو البرامج. بالإضافة إلى ذلك، يكون العميل مسؤولاً عن التكاليف التي يتقاضاها مزود خدمة الهاتف أو الاتصالات الإلكترونية للعميل.
- 5-27 يكون العميل مسؤولاً عن دقة وصحة جميع المعلومات المقدمة إلى البنك من قبل العميل عبر الهاتف أو من خلال الوسائل الإلكترونية ويوافق على أن البنك لا يكون مسؤولاً عن أي عواقب تنشأ عن أي معلومات خاطئة يقدمها العميل. لا يجوز للعميل السماح لأي شخص بالوصول إلى أي من أجهزته الإلكترونية بطريقة تمكنه من الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- 6-27 إذا فقد العميل حيازة أي من أجهزته الإلكترونية أو التحكم فيها أو تشغيلها، أو كان لديه سبب للاعتقاد بأن الخدمات المصرفية الإلكترونية يتم الوصول إليها من قبل شخص آخر غير حامل البطاقة، يجب على العميل إخطار البنك على الفور، ويجوز للبنك بناءً عليه حظر هذه الخدمات المصرفية الإلكترونية للمدة وبالشروط التي يحددها البنك. ما لم يتم إخطار العميل بخلاف ذلك، فإن جميع التعليمات التي يتلقاها البنك والتي يتم القيام بها من خلال هذه الخدمات المصرفية الإلكترونية تعتبر صادرة عن حامل البطاقة، ويحق للبنك الاعتماد على هذه التعليمات دون أي تحقيق أو استفسار إضافي. يقر العميل ويوافق على أن البنك قد لا يكون قادرًا على عكس أو إلغاء أي معاملة يتم تنفيذها بناءً على التعليمات التي تم تلقيها قبل إخطار العميل البنك وفقًا لهذا البند.
- 7-27 يوافق العميل على أن الخدمات المصرفية الإلكترونية يتم تقديمها عبر الإنترنت أو من خلاله وأن الطبيعة المفتوحة والإلكترونية للإنترنت قد تؤدي إلى هجمات فيروسية وأخطاء وخسائر وأن أي معاملة تتم من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية تتم على مسؤولية العميل الخاصة. لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر يتكبدها أي حامل بطاقة نتيجة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

8-27 يجب على العميل إخطار البنك على الفور بأي تغييرات تطرأ على تفاصيل الهاتف المتحرك أو مزود خدمات الاتصالات.

## 28 التحصيل

يوافق العميل على أن للبنك الحق في:

(1) زيارة مكان إقامة أو عمل حامل البطاقة لمناقشة و / أو تحصيل؛ و

(2) تفويض أي مندوب (داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها) باستلام زيارة مكان إقامة حامل البطاقة أو عمله من أجل مناقشة و/أو تحصيل أي من التزامات العميل التي أصبحت مستحقة. يفوض حامل البطاقة البنك بتزويد مندوبه بأي معلومات أو مستندات تتعلق بحامل البطاقة واتخاذ الإجراء المناسب نيابة عن البنك لتحصيل هذه الالتزامات. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية دفع جميع تكاليف التحصيل بما في ذلك الرسوم القانونية.

## 29 القانون المعمول به

- 1-29 يسعى العميل للحصول على مشورة قانونية وشرعية مستقلة قبل قبول هذه الشروط والأحكام، ويوافق أيضًا على أن الاتفاقية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يؤكد العميل أنه ليس لديه ولن يثير أي اعتراض على أن الاتفاقية غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- 2-29 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقًا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة مبادئ الشريعة الإسلامية كما تفسرها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الخاصة بالبنك. يجوز رفع أي دعاوى أو إجراءات قانونية ناشئة عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام في محاكم أبوظبي.
- 3-29 التقديم إلى الاختصاص المذكور في الشرط 2-29 لا (ولا يجوز تفسيره على أنه) يحد من حق أبوظبي الأول الإسلامي في رفع دعاوى ضد العميل في أي ولاية قضائية أخرى (داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سوق أبوظبي العالمي) كما أن رفع دعاوى في أي ولاية قضائية واحدة أو أكثر لا يمنع من رفع دعاوى في أي ولاية قضائية أخرى، سواء بشكل متزامن أم لا.

[تُركت بقية هذه الصفحة فارغة عمدًا]